

وضع الحرفيين وصغار التجار عملا على سد الفجوة بين مطالب هؤلاء  
والاحتمالات المالية المتاحة .

وبعد تلك الدراسة ، اضطرت الادارة الى تعدي حدود ميزانيتها الاصلية ،  
والاستعانة بجهود المؤسسات المالية لانشاء صندوق مساعدا الطبقة  
الوسطى . (٥)

وظل تطلع الوكالة اليهودية الى تعديل النظام الجمركي بشكل يحقق مصالح  
المنتج اليهودي ، وقد تطرقت شهادة احد مسؤولي الوكالة ، (٦) أمام اللجنة  
الانجليزية الامريكية الى ان سياسة الرسوم والمكوس الجمركي المطبقة حتى  
بعد الحرب العالمية الثانية لا تزود الصناعات المحلية بالحماية اللازمة ، برغم  
نجاح الوكالة اليهودية في دفع حكومة الانتداب الى زيادة الرسوم الجمركية  
في عام ١٩٢٩ ، وحتى وصلت في عام ١٩٤١ الى خمسة عشر في المائة ثم  
اضافة رسوم جديدة في عام ١٩٤٤ . غير أن شكوى الوكالة كانت تكمن في ان  
زيادة هذه الرسوم الجمركية شملت المواد الخام اللازمة للصناعة اليهودية ،  
والمواد نصف المصنعة التي كان اليهود يستوردونها ، كما ان رخص الاستيراد  
لم تكن تمنح لكل البضائع التي يطلب اليهود استيرادها ، ومن هنا كانت الوكالة  
اليهودية تدعي ان فلسطين هي البلد الوحيد في العالم الذي لا يستخدم نظام  
الرخص الخاص به لصالح الصناعة المحلية وانما كان ذلك النظام مسخرا في  
خدمة الصناعات البريطانية . (٧)

### العلاقات التجارية مع دول الشرق الاوسط العربية :

على أن تركيز الوكالة اليهودية ، كان ينحو منذ وقت مبكر نحو خلق سوق  
رائجة في سوريا لانتاج المراكز الصناعية اليهودية كخطوة اولى . ذلك ان  
القائمين على أمر الوكالة اليهودية ، كانوا يرون أن قيام الحواجز السياسية بين  
سوريا وفلسطين في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، نتيجة لوضع سوريا تحت  
الانتداب الفرنسي وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ، لا يجب ان يكون له  
تأثير مباشر على العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، لا سيما وأن بنود صك  
الانتداب على كل منهما لم تمنع من عقد اتفاقيات جمركية من شأنها فتح ابواب  
البلد الواحد امام منتجات البلد الآخر ، بل تقوم على تقابل الحقوق بالمبادلة  
وعلى حسن الجوار . وترى الوكالة اليهودية أن الامر الطبيعي ألا تؤثر  
التقسيمات السياسية على علاقات بلدين كانا في الماضي مرتبطين اقتصاديا  
برباط وثيق . (٨)

وكانت الاتفاقية الجمركية المعقودة بين فلسطين وسوريا عام ١٩٢٩ خطوة